

دور اللغة في تنمية الطاقات البشرية وتجربة اللغات الأجنبية في البلدان الإفريقية⁽¹⁾

إدريس الكتاني

الأستاذ بجامعة محمد الخامس (الرباط)

ان الدور الهام الذي لعبته اللغات في تاريخ الحضارات والفكر البشري ليس بالشيء المجهول الذي يحتاج الى توضيح جديد هنا ، واذا كانت الدول الكبرى خلال التاريخ ، وفي العالم المعاصر ، تهتم بتطوير ونشر لغاتها الوطنية ، فلتقديرها لهذا الدور ، وشعورها بأهميته البالغة في بنيانها الاجتماعي ، وعظمتها الدولية .

وتعتبر فرنسا من اشد الدول المعاصرة احساسا بهذا الدور ، ولذلك فهي تبذل في سبيل لغتها ما لا تبذله اية دولة اخرى .

منظمة اليونسكو تنصح الدول النامية باستعمال لغاتها الوطنية في التعليم

وفي تقرير اعدته لجنة من خبراء اليونسكو كلفت بدراسة مسألة الحفاظ على اللغات الوطنية للشعوب النامية ، وتطورها ، والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعجيل باستعمالها في التعليم ، طبقا لرغبات هذه

ان اللغة ليست اداة تفاهم واتصال فقط ، ولكنها ايضا اداة للتفكير والتأمل . والانسان يفكر باللغة التي يتكلمها ، ويعيش تحت تأثير قيمها الثقافية والعلمية والدينية ، وباختصاصه واستيعابه لرموز لغته الوطنية ، وكنياتها ، واستعاراتها ، وايحاءاتها ، ودلالاتها الخاصة بالزمان والمكان ، يستطيع ان يدرك الحقائق العلمية ، والظواهر الاجتماعية ، ويتجاوب مع الناس والاحداث ، وينمي طاقاته العقلية والبدنية والانتاجية ، وذلك ببذل نفس الجهود المعتاد في البلدان المتقدمة .

لكن عندما يفرض على شعب متخلف استعمال لغة اجنبية عنه ، لاسباب استعمارية او سياسية او طبقية او مذهبية ، هل تستطيع اللغة الاجنبية ان تؤدي وظيفة اللغة الوطنية ، وان تصبح اداة سهلة لتحقيق الاهداف الوطنية ، وخاصة ما يتعلق بمحاربة الامية ، وايقاظ الوعي الوطني ، ونشر الثقافة والقيم الاخلاقية ؟ وهل سيكون بوسعها ان تساعد على تعميم التعليم ، وتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي لمعوم المجتمع ؟

(1) « نشر هذا البحث أولا باللغتين الفرنسية والانجليزية بمجلة

« Cahiers Africains d'Administration Publique » التي يصدرها المركز الافريقي للتكوين والبحث الاداري للتنمية « CAFRAD » التابع للامم المتحدة بمدينة طنجة ، في عددها الخاص بتحضير المؤتمر الافريقي المنعقد بطنجة في 18 شتنبر 1972 لدراسة « مشاكل نمو الطاقات البشرية والتسيير في القطاع العام الافريقي » عدد 8 غشت 1972 . وقد تفضل السيد الاستاذ الكتاني باتحاف مجلتنا بهذا البحث القيم الذي نختصره للقراء .

مع مصلحته هو لا مصلحة البلد الافريقي الذي يعنيه الامر ، ونظرا لذلك فان الشخصية الوطنية لاغلب الدول الافريقية أصبحت هي نفسها من مخلفات الاستعمار ، فليس من المدهش اذن أن عددا قليلا جدا من هذه الدول هي التي استطاعت ان تبني لغة فصحي للتقنين (Langue véhiculaire) تكون في نفس الوقت « وطنية » و « افريقية » .

ان الاساتذة لسوو وكرانست ووليامس (Low, Grant et Williams) فضلا عما اكده من أن الاطفال الذين يدرسون بلغة تختلف عن لغة الامومة لا يتقدمون الا ببطء ، يعترفون بأن الانجليزية تعلم بطريقة سيئة جدا في افريقيا ، واغلب المعلمين في عدة نواح افريقية لم يتلقوا أي تكوين ، وخاصة في افريقيا الغربية ، وحسب تقرير بانجو Banjo سنة 1962 ، كان يوجد في نيجيريا الغربية 26 000 معلم من بين 40 000 لم يقع تكوينهم .

« وهذه الانتقادات تتوجه خاصة الى المدارس الابتدائية ، ومع ذلك فان التعليم الثانوي أيضا لا يقوم الا على اقلية من التلاميذ ، ويوشك الامر ، كما هو حاصل في الهند ، ان تنفصل النخبة عن الشعب ، بسبب استعمال اللغة الانجليزية » .

وبعد استقلال الدول الافريقية استعملت بعض اللغات الافريقية المحلية في نطاق معين ، في المستوى الابتدائي ، ولكن الانجليزية والفرنسية لم تلبثا ان دخلتا في سلك التعليم ، وغالبا في السنة الاولى من الثانوي ، وأصبحتا لغات فصحي .

وبلاحظ ان طانجانيقا هي احدي البلدان الافريقية النادرة - باستثناء الدول العربية الافريقية - التي لها لغة وطنية ، هي اللغة السواحلية . وقبل استقلال هذه البلاد في 2 دجنبر سنة 1961 ، عمل حزب الاتحاد الوطني الافريقي لطانجانيقا « Tanu » على تعليمها في مدارس وطنية خاصة تابعة له ، كما عمل على تعليمها للكبار في البلاد كلها ، ولم يتردد بعد استقلال البلاد في استعمالها كلفة رسمية في دوائر الحكومة والبرلمان والتعليم ، وشرع في ترجمة النصوص التشريعية الى هذه اللغة ، وفي سنة 1965 أصبحت اللغة السواحلية اجبارية في جميع المدارس الثانوية ، وفي سنة 1968 فقط نظم أول درس جامعي عن الادب السواحلي في تنزانيا .

الشعوب ، وعلى أساس التجارب المعروفة في البلدان الاخرى ، أكدت لجنة اليونسكو هذه انه لا يوجد أي عائق في نظام لغة ما يحول بينها وبين جعلها لغة حضارة حديثة ، وترى هذه اللجنة انه اذا كانت (اللغة الام) كفيلا بأن تكون لغة للتعليم الجامعي والتقني ، فانه يجب استعمالها لهذا الغرض ، وطلبت اللجنة أيضا من هيئة اليونسكو أن « تدرس » امكانيات تنسيق المصطلحات العلمية والفنية للغات العلمية ، وذلك لمساعدة اللغات النامية على ان تكون لها مصطلحاتها الخاصة ، وأن تتطابق في ذلك ، بقدر الامكان ، مع مصطلحات اللغات العالمية .

البنك الدولي للبناء والتنمية ينصح باستعمال اللغة الوطنية في التعليم

وهناك مؤسسة مالية دولية اخرى اتخذت موقفا من اللغات الاجنبية يتفق مع موقف اليونسكو ، ففي سنة 1963 طلبت الحكومة المغربية من البنك الدولي للبناء والتنمية القيام بدراسة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب ، وفي التقرير الذي اعدته بمئة البنك ، بعد ان قضت في المغرب شهرا في الدراسة والبحث ، نصحت الحكومة المغربية ، ومن وجهة نظر اقتصادية بحث ، بأن تضع حدا لتعليم اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية توفيراً لـ 30 ٪ من وقت التلاميذ والمعلمين ، وتوفيراً لنحو 7 ملايين من الفرنك التي تنفق بدون طائل في هذا المجال ، وتخصيص هذا المبلغ الضخم في طبع الكتب ، واعداد الادوات المدرسية ، وتكوين المعلمين ، الى آخر ما جاء في التقرير من النصائح المتعلقة بتخطيط سياسة وطنية ملائمة لحاجاتنا ومصالحنا .

تجربة اللغة الاجنبية في شرق وغرب افريقيا

كانت اللغة الانجليزية حتى سنة 1963 هي اللغة الرسمية لدول افريقيا الشرقية الثلاث : طانجانيقا وكينيا واوغندا ، كما هي الحال في مستعمراتها الافريقية السابقة الاخرى ، ولكن هذا لا يعني أكثر من انها لغة نخبة تمثل نسبة ضئيلة من السكان ، لا يتجاوز مستواها بضعة اعوام في التعليم .

واكبر مشكلة واجهتها هذه البلدان بعد استقلالها السياسي هي ان الاسلوب التربوي عندها من وضع النظام الاستعماري الذي عمل على أن يتناسب ويتطور

هذه اللغة ، واذا كان الرئيس نيريري قد استطاع ترجمة « يوليوس قيصر » الى اللغة السواحلية فان هذه اللغة لا يمكن أن تكون صعبة للغاية - كما حاولت التايمس (Times) في ملحقها الادبي سنة 1967 اظهار ذلك - مثلما يقال بالنسبة للغات افريقية اخرى. وهناك عقبات كبرى وضعت لحذف اللغة الانجليزية او الفرنسية لفائدة لغات محلية ، وحتى لو لم تكن هذه شائعة كاللغة السواحلية .

ونشير اخيرا الى أن وجود لغة وطنية افريقية واسعة الانتشار ، كاللغة السواحلية كان له تأثير كبير على القادة الافارقة الذين كانوا بصدد انشاء منظمة سياسية قوية .

وتلعب اللغة السواحلية في اوغندا - التي استقلت سنة 1962 ، ويبلغ عدد سكانها 10 ملايين - دورا اقل أهمية من دورها في تنزانيا ، فحتى سنة 1963 كان في اوغندا عدد كبير من الاوغنديين يفهمون اللغة السواحلية في مستوى قضاء حاجاتهم من السوق ، كما أن عددا اقل من ذلك يتكلم هذه اللغة بسهولة ، مع العلم بأنها تعلم في المدارس الاوغندية خلال فترة التقارب بين البلدين ، وقبل أن يقع التخلي عنها في سنوات 1930 . أما النقابات والاحزاب فكانت تستعمل الانجليزية في اجتماعاتها ، وترجم خطبها الى اللغة الاوغندية او السواحلية .

ويرجع ضعف اللغة السواحلية باوغندا لكون الطرق التجارية بها لم تكن قد تطورت بالقدر الذي حدث في طنجانيقا ، وهناك سبب آخر اكثر أهمية وهو وجود قبيلة كبيرة وقوية كانت تتمسك باستعمال لغتها .

وبالرغم من القرار الذي صادق عليه مجلس الشعب الاوغندي سنة 1962 بتقوية استعمال السواحلية لفائدة الوحدة بين الشعبين الاوغندي والتانزاني ، فان المسؤولين الاوغنديين ظلوا مستمرين في استعمال لهجات قلبية في برامجهم الاذاعية ، ولم يقتصروا على السواحلية .

وكان يبدو أن النخبة الاوغندية قد اختلفت فيما يرجع لمسألة اللغات ، واتضح هذا بمناسبة حوار جرى سنة 1962 حيث انتصر عدد من الشخصيات السامية (ثلاثة منهم أصبحوا وزراء بعد ذلك) لفائدة اللغة السواحلية ، وعلل أحدهم وهو نكوبي موقفه بأنه استحال عليه مدة عشرين عاما القاء خطب بالانجليزية امام الجماهير الشعبية ، بينما عارض سروانو الذي

ولم تصل سنة 1970 حتى فرض على جميع التلاميذ أن يجتازوا امتحانا في هذه اللغة في مستوى البكالوريا . « مع العلم بأن تعليما متقدما باللغة الانجليزية لا يزال مفروضا في السنة الاولى من التعليم الثانوي ، ويتمنى في بعض الاوساط أن تصبح التربية الوطنية كلها بما فيها التعليم الجامعي باللغة السواحلية ، ومع ذلك فان اعداد المواد البيداغوجية قلما يتجاوز مستوى المدارس الابتدائية » .

وفي سنة 1970 ايضا اعتبرت اللغة السواحلية الوحيدة التي يمكن لمرشحي الاتحاد الوطني الافريقي استعمالها اثناء حملتهم الانتخابية ، وفلا فقد صرح نائب رئيس الجمهورية رشيد كاواوا قائلا : « اذا كان السكان لا يعرفون اللغة السواحلية فان جميع المرشحين يجب أن يكونوا مصحوبين بمرجم » ، وعندما أصدر كاواوا الأمر لجميع الادارات الرسمية ، والى لجان الاتحاد ، سواء على المستوى الاقليمي او في المقاطعات ، باستعمال اللغة السواحلية كلفة تعبير ادارية قدم ، بصفة خاصة ، الملاحظات التالية : « ان اكبر جزء من الاوراق المستعملة لا تزال حتى الآن مطبوعة بالانجليزية مع اننا نعلم جيدا ان أغلبية الذين يعنيههم الامر لا يعرفون هذه اللغة ، انها اهانة موجهة الى الامة » .

وفضلا عن ذلك فقد قام الرئيس نيريري بترجمة يوليوس قيصر (Jules César) لشكسيير الى اللغة السواحلية ، وهو الذي قال : « في خلال ثماني سنوات لم التجيء لمرجم الا مرة واحدة » .

وقد اكتسبت اللغة السواحلية أهميتها من عدة عوامل ، فهي منتشرة في جزء كبير من افريقيا الشرقية ، وخاصة في الكونغو الشرقي واوغندا الجنوبية وهي ايضا منتشرة في كينيا ، فضلا عن انها أصبحت اللغة الرسمية في تنزانيا ، وهي لغة تعبير عن جميع الاشياء والافكار ، وبفضلها استطاع موظفو الاتحاد الوطني الافريقي لطنجانيقا أن يتصلوا بالقاعدة الشعبية ، وأن يقوموا بنشاطهم في الاقاليم التي لا تكاد تعرف . يضاف الى ذلك أن اللغة السواحلية كانت دائما مقوما اساسيا للشخصية الوطنية لطنجانيقا ، واحدى خصائصها العميقة .

ومن المفيد أن نشير الى أن اللغة السواحلية ، حسب جميع القواعد ، بعيدة من أن تعتبر لغة «بدائية» ذلك أن ادبها الحي الشعري يرجع الى القرن السابع عشر ، ومن أجله وقع استعمال الكتابة العربية ، ولم يقتصر الامر على الكتابة ، فقد كانت تعرف أيضا من

السواحلية ، بأن حوالي نصف السكان يفهمون اللغة السواحلية .

ومن الجدير بالملاحظة ، كمثل على صعوبة اختيار لغة وطنية ، أنه يوجد بكنيا 42 جماعة قبلية لعدد من السكان يبلغ أحد عشر مليونا ، ولا يتجاوز عدد أكبر جماعة منها وهي كيكويو مليونا ونصف مليون ، ومن الوجهة القبلية تعتبر السواحلية الآخذة في الانتشار بكنيا لغة « محايدة » ، لها حظوظ لتصبح لغة وطنية ، ولكن الإنجليزية حتى الآن لا تزال هي اللغة الرسمية والتربوية .

والارقام المنشورة في الجدول التالي عن اللغات المستعملة في صحف الدول الثلاث تؤكد أن السواحلية هي اللغة الوطنية لطنجانيقا ، وانها لغة مهمة في كينيا ، كما انها تستعمل الى حد ما في أوغندا . وهذا التشابه اللغوي بين كينيا وطنجانيقا يوضح الفكرة التي أعلنها سنة 1963 عدد كبير من السياسيين ، والتي تؤكد ان الروابط بين الكينيين والطنجانيقيين أقوى منها بينهما وبين الاوغنديين .

أصبح فيما بعد الرئيس المساعد للمجلس ، وندوب الذي أصبح نائب رئيس الدولة ، بصراحة في استعمال السواحلية .

وأخيرا ، في سنة 1963 قرر الوزير الاول ميلتون أوبوت الاستعمال العال للغة السواحلية ، ولكن رئيس U.P.C. جوهن بابيها لم يكن متحمسا ، بينما أكد وكيل الدولة بأن الاوغنديين لن يقبلوا أبدا اللغة السواحلية .

فاذا انتقلنا الى كينيا ، وهي الدولة المجاورة لكل من أوغندا وطنجانيقا على ساحل المحيط الهندي ، والتي نالت استقلالها سنة 1963 ، فنسجد انها تتوفر على سكان يتكلمون سواحلية « أهلية » في الساحل ، كما كانت صورة مشوهة منها تستعمل منذ زمن طويل بين أصحاب الاعمال وعمالهم ، وهكذا قاومت اللغة السواحلية الجهود التي بذلها النظام الاستعماري لازالتها .

وقد أكد وزير الانباء الكيني السابق السيد اشيانك أونيكو سنة 1963 ، وهو من أكبر انصار

نسبة الصحف المنشورة بمختلف اللغات سنة 1962

لغات محلية	الانجليزية	السواحلية		
—	30	70	صحف يومية	طنجانيقا
2	26	72	صحف شهرية	
—	64	36	صحف يومية	كينيا
13	41	46	صحف شهرية	
51	49	—	صحف يومية	أوغندا
93	7	—	صحف شهرية	

لقد حصلت مدغشقر ، البالغ عدد سكانها 6.750.000 ، على استقلالها سنة 1960 ، ومن الجدير بالملاحظة ان طلبة الجامعة وتلاميذ التعليم الثانوي الذين قاموا باضرابات ابريل وماي 1972 التي شارك فيها السكان ، وهزت كيان الدولة ، وارغمت رئيس الجمهورية على تسليم سلطاته للجيش ، هؤلاء الطلبة يمثلون الجيل الذي بدأ تعليمه في المدرسة الملغاشية المتفرنسة في عهد الاستقلال . وهذا

تجربة اللغة الأجنبية في مدغشقر

وإذا كانت مشكلة اللغة الأجنبية لا تبرز للعيان بحدة في كثير من الدول الأفريقية ، فلأنها غالبا ما تختفي خلف مشاكل التعليم التي تلتحم بها ، وهذه المشاكل نفسها كثيرا ما تندمج في اطار المطالب الوطنية والسياسية العامة التي تبناها المعارضة ، وتواجه بها الحكم القائم .

فهذا أولا وبالذات ، أن التعليم القائم ليس وطنيا طالما انه لا يعتمد على اللغة الوطنية التي هي شرط أساسي في نظرهم ليصبح التعليم عاما ، وديمقراطيا ، وفي خدمة المصالح القومية العليا للشعب كله ، ويتخصص من التبعية والسيطرة والتوجيه الاجنبي ، ذلك التوجيه الذي يحصر هدفه في تكوين عدد محدود من الاطر التي تحتاج اليها ادارة الدولة فقط .

تجربة اللغة الاجنبية في الجزائر

وفي اطار النظام الاستعماري الذي عرفته الجزائر من 1830 الى 1962 ، والذي فقد معه الشعب الجزائري ارضه وسيادته وجميع ثرواته الوطنية ، جاءت اللغة الفرنسية الاجنبية لتحل محل اللغة الوطنية في الادارة والتعليم والحياة اليومية ، ولتلبس الشعب الجزائري ثقافته العربية الاسلامية ، وشخصيته القومية ، حتى تسهل عملية ادماجه النهائي في الامبراطورية الفرنسية .

وفي سنة 1938 ، اي قبل الحرب العالمية الثانية ، وبعد مرور اكثر من مائة عام على هذا النظام ، كان يعتقد ان عملية الادماج هذه قد نجحت نهائيا ، عندما كتب زعيم وطني جزائري ، عضو في البرلمان الفرنسي يومئذ ، يتساءل بحسن نية : هل توجد حقاقة جزائرية ؟ .

وبعد اعلان حرب التحرير الجزائرية سنة 1954 من طرف الشعب الابي ، اكتشف هذا الزعيم فجأة ظهور هذه الامة التي كان يبحث عن لفتها وثقافتها وشخصيتها الوطنية دون جدوى ، فارتدى بين احضان الثورة ليصبح اول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

وفي سنة 1962 كان اول عمل للجمهورية الجزائرية المستقلة هو استعادة سيادتها المطلقة والكاملة على الارض والثروات الوطنية الجزائرية ، اما العمل الثاني الذي شرعت فيه فور انتهائها من المرحلة الاولى فهو استعادة اللغة والثقافة الوطنية ولم تكن هذه القضية تحتل اية مناقشة ، رغم الصعوبات التي كانت تكتنف تطبيقها ، ذلك ان كل تطور ونمو للشخصية الجزائرية ، وكل تعليم ، وكل ثقافة وطنية ، يستحيل قيامها بغير اللغة العربية ، لغة المدرسة الحرة الاسلامية الجزائرية ، باعثة النهضة ، وشعلة الثورة ، ولغة تحرير الانسان الجزائري من العبودية والجهل والاستغلال .

يعني ان هذا الجيل لم يندمج اجتماعيا ونفسيا وتربويا في هذه المدرسة الاجنبية ، ولم تتكامل شخصيته الوطنية بواسطة لغتها ومناهجها واطرها الاجنبية ، وعندما شعر بانها لن تحقق اهدافه ومطامحه في التطور والتقدم ثار ضدها ، ووجد تجاوبا كاملا مع جميع المنظمات الملتفانية التي تطالب معه بتعليم وطني كشرط اساسي لاصلاح التعليم .

وفي وصف هذه الحالة عقب الاضرابات المذكورة يقول مراسل جريدة « لومند » الباريسية : « كانت مطالب الطلبة ذات اهمية ، ولكنها لا تخرج عن النطاق الطلابي ، ورغم ذلك فان الرئيس سير انانا قد وصل الى حد اغلاق الجامعة في شهر مارس 1971 بعدما طالبت الجمعيات بتعليم وطني ، وتخفيف برامج الدراسات والامتحانات ، وقد اصبحت المساعدات الثقافية الفرنسية بكاملها معرضة للنقذ من طرف المنظمات التي تدين التبعية الثقافية .

وبعد ان استعرض المراسل المذكور العوامل السياسية الاخرى التي تدعو اغلبية الشبان لاستنكار نظام الحكم الذي يعتبرونه شديد الارتباط بالاستعمار السابق ، اشار الى ان هذا لم يبد في الشعارات التي حملها الطلبة المتظاهرون يوم 24 ابريل الماضي حيث اكتفوا بشعارات كهذه : « معاهدات التعاون معاهدات استعباد » الفرنسية لغة الاستعباد .

وقد جاء في تصريح ادلى به لجريدة « لومند » ريموند وليام ريمنتجرا عضو الحركة الجمهورية الملتفانية الحرة ، بعد ان تولى الجيش جميع السلطات ، حول مستقبل هذه الجمهورية ما يلي : « اما فيما يتعلق بمصير اللغة والثقافة الفرنسية فان للملتفانيين كامل الحق في الدفاع عن لغتهم الاصلية ، وعن التراث الروحي والثقافي لاجدادهم ، ولكن من الواجب عليهم ايضا بالنظر للحاضر والمستقبل ، ان لا يعزلوا عن الفكر العالمي ، وداخل هذا النطاق ، سوف لا نفرط في كل ما هو فرنسي » .

هذا هو الموقف الصريح والعلني من قضية اللغة الاجنبية في بلد افريقي نام ، كان لا بد ان تمر اثنتا عشرة سنة على استقلاله قبل ان يلاحظ شعبه انعكاسات هذه التجربة المرة على حياته الاقتصادية والاجتماعية والقومية ، ويعلن سخطه وثورته ضدها .

ومن الجدير بالذكر انه عندما يطالب الطلبة في مدغشقر ، او في اي بلد افريقي آخر بتعليم وطني ،

لقد استفادت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 من تجربة المغرب السابقة في سياسة التعليم والتعريب منذ استقلاله سنة 1956 ، واستطاعت بفضل وضوح رؤيتها ، وبعد نظرها ، وعمق تجربتها ومحتتها في عهد الاحتلال ، ان تتجنب الاخطاء التي وقع فيها غيرها ، وان تقرر جعل اللغة العربية اداة علم وعمل في جميع قطاعات النشاط الوطني ، وادخالها الى الميادين العلمية والثقافية ، وخلق مدرسة جزائرية ذات صبغة قومية .

وقد تحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين يوم 28 ابريل 1970 امام اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم عن التعريب بوصفه اختيارا اساسيا لا رجوع فيه ، فاكد بأنه مطلب وطني ، وهدف من الاهداف الكبرى بالنسبة للجماهير ، وقال : انه توجد بالجزائر نخبة وشعب وفي مثل هذه الحالة يجب على النخبة ان ترجع للشعب خاصة بالنسبة لهذا الموضوع ، لان الشعب هو الذي احتضن عبر القرون كل ما يمثل عنصرا اساسيا لما نسميه اليوم « بمقومات الشخصية الوطنية » .

وبهذا القرار التاريخي الحاسم ، فتحت الجزائر الباب على مصراعيه لتطبيق مبدأ تعميم التعليم ، ودمقراطيته ، ومحاربة الامية ، وتكوين الاطر الوطنية ، وخلق الوعي لدى الجماهير الشعبية بأهمية التدابير المتخذة في سياسة التصنيع ، والتطور الاقتصادي ، والاجتماعي ، والاصلاح الزراعي .

تجربة اللغة الاجنبية في المغرب

ومنذ استقلال المغرب سنة 1956 حتى اليوم، لم يحدث ان اجمعت الاحزاب الوطنية ، والنقابات العمالية ، واتحادات الطلاب ، والنقابات العمالية ، واتحادات الطلاب ، والمؤسسات العلمية والثقافية والدينية على مبدأ وطني مثل اجماعها على ضرورة استعمال اللغة العربية في التعليم والادارة والحياة اليومية بدل اللغة الفرنسية التي فرضتها الحماية في عهدها السابق .

ففي 13 ابريل 1964 قامت وزارة التعليم بتجربة عندما نظمت مناظرة وطنية كبرى حول التعليم دعت لها 400 شخص يمثلون جميع المؤسسات الحكومية والشعبية لوضع سياسة وطنية قسارة

للتعليم ، وكانت نقطة الصراع الوحيدة والمغطاة بمشاكل التعليم ، هي التي جاءت في هذه التوصية التي كانت محل اجماع أعضاء المناظرة ، وانتصر فيها ممثلو المؤسسات الوطنية الشعبية انتصارا ساحقا :

« لفة التعليم هي اللغة العربية في جميع المراحل الدراسية ، ويشرع في تعليم اللغات الاجنبية ابتداء من الطور الثانوي » .

وبعد مصادقة الجمع العام للمناظرة (400 ممثل) على هذه التوصية الصادرة عن « لجنة السياسة العامة للتعليم » تمكنت اللجان العشر الاخرى - بعد اسبوعين من العمل الجاد ليلا ونهارا - من اصدار توصياتها المتعلقة بالسياسة الوطنية العامة للتعليم .

وقد انعقدت مناظرة اخرى في افران للبحث عن اسباب الاضرابات ومحاولة ايجاد حل لها وأصدر المثقفون المغاربة بيانا تاريخيا وقعته 500 من الشخصيات المغربية في طليعتهم كبار العلماء ، وقادة الاحزاب الوطنية ، ونقابات العمال ، واتحادات الطلاب والاساتذة والمثقفون .

ومما جاء في هذا البيان ان الشعب المغربي لا يريد بعد تحرره واستقلاله ان يظل مربوطا بعجلة اية دولة اجنبية ، ويظل فكره القومي محتكرا للفتها ، وانما يريد ان يستوعب الحضارة الانسانية العالمية بمختلف لغاتها الحية ، وعن طريق التبادل الثقافي والعملي والصناعي ، دون ان يتخلى قيد انملة عن لغته العربية ، كلفة رسمية حية ، في التعليم والادارة والعمل اليومي ، فان علماء المغرب ومثقفيه ، ورجال الفكر والاصلاح فيه ، يرون من واجبههم القومي والديني بمناسبة الحوار المفتوح حول سياسة التعليم ومستقبله في المغرب :

اولا - ان يجددوا نصحهم وتحذيرهم من اية سياسة لم تحقق غير المزيد من فرنسة الاجيال المغربية الناشئة ، وفرنسة لفة التخاطب العامية ، وترشيح فرنسة الادارة والمصالح العمومية والخصوصية بالمغرب المستقل ، مما يهدد وحدة وكيان ومستقبل الشعب المغربي ، ويعرقل تقدمه وازدهاره وامنه الفكري .

ثانيا - ان يذكروا بأن التعريب الكامل العام ، في التعليم والادارة والعمل والشارع هو مطلب قومي

معرفة ، وليس نتيجة لفته ، أما دعوى عزل الشعب عن تيارات الحضارة العالمية ، فهي مجرد خداع وتضليل للرأي العام الوطني .

3 - ان السكان يتسابقون ، حسب زعم هؤلاء ايضا ، لتسجيل ابنائهم في مدارس البعثات الاجنبية ، حرصا منهم على ان يتعلموا بلغتها ، والحقيقة هي ان طبقة من السكان المترفين اذا كانت تفر من مدارس الدولة الرسمية - وهذا لا يشرف انة حكومة بهذا الوضع - فليس ذلك لتعلقها اكثر باللغة الاجنبية ، ولكن لانها تخشى المصير التمس الذي ينتظر أبناء الشعب الذين يغادرون المدرسة دون ان يحصلوا حتى على شهادة الثانوية العامة .

4 - ان استعمال اللغة الاجنبية أصبح مرتبطا بالمصالح الاقتصادية والشفافية والسياسية للدولة صاحبة هذه اللغة ، وبمساعدهاتها المختلفة للدولة التي تستعمل لغتها ، ومن شأن التحول الى اللغة الوطنية ، حسبما يعتقد هؤلاء ، ان يسبب الى علاقات الدولتين ، والى مصالح المنتفعين فيهما ، وليس من شأن دولة غير ثورية ان تقوم على مثل هذه الخطوة الجريئة .

5 - ان استعمال اللغة الاجنبية قد يكون - فضلا عن الاسباب السابقة - لمجرد الحاجة ، لان الدولة المعنية لا تملك لغة علمية مكتوبة ، او بسبب الضغط الاستعماري المتواصل ، او فقط عبارة عن اختيار سياسي لتحقيق اهداف سياسة معينة ، فلما يقع الانتباه لها . او لان النخبة الحاكمة لا تزال تشعر بالنقص تجاه المستعمر القديم وتجاه لغته ، فهي لا تجرؤ على المس بالمؤسسات التي خلفها ، وكثيرا ما تجتمع اغلب هذه العوامل في البلد الواحد .

هذه ، على الاقل ، خلاصة الاسباب التي تجعل اغلبيه الدول الافريقية تتبنى اللغات الاجنبية ، دون ادراك واع منها بان هذا التبنى يشكل عقبة كبرى في طريق نمو شعوبها ، وتقدمها ، واستقلال طاقاتها البشرية .

الافارقة سينتخلصون عاجلا او آجلا من اللغات الاجنبية :

وهناك شعور متزايد لدى الرأي العام ، ولدى المؤسسات الوطنية في الاقطار الافريقية بان الدول الغريبة المستعمرة السابقة لها ، كانت تهتم بنشر

اجمعت عليه الامة منذ الاستقلال ، وهو لا يتعارض بحال من الاحوال مع دراسة اللغات الاجنبية الحية كلفات ، ولا يتناقض مع رغبتنا جميعا في التفتح على حضارة القرن العشرين ، وانما يؤكد فقط رغبة الشعب المغربي في المحافظة على مقومات شخصيته الوطنية ، ومن المعلوم انه لا يمكن لهذه الشخصية ان تنمو وتزدهر الا في اطار اللغة القومية ، ولا يمكن للتعليم ان يصبح شعبيا وديمقراطيا ومزدهرا الا باللغة القومية .

ثالثا - ان ينهوا الى التجني الذي يرتكب في حق اللغة العربية عندما يراد ربطها بالوضع الذي يوجد عليه العالم العربي اليوم ، وبالنقص السذي يلاحظ في المصطلحات العلمية الحديثة ، مع انه لا ينكر احد ان اللغة العربية كانت هي اللغة العلمية العالمية الوحيدة في العصور الاسلامية الزاهرة (القرون الوسطى في اوربا) ، وان خلفها اليوم في ميدان المصطلحات الحديثة لا يرجع لعجزها هي ، بل لجمود المجتمعات العربية التي عليها ان تقوم بسد هذا النقص في الميدان اللغوي ، في نفس الوقت الذي تعمل فيه على سد نقصها في الميادين العلمية والصناعية ، ذلك ان اللغة العربية ، ككل اللغات الحية ، لا يمكن ان تتطور وتتقدم بمعزل عن الحياة والعلم والمجتمع ، وابعادها عن ان تكون لغة التعليم والادارة والعمل ، هي الطريق المفضية بها الى الموت البطيء ، لا الى الحياة الخالدة .

اسباب المحافظة على اللغات الاجنبية بافريقيا :

1 - ان اغلب المسؤولين والمشرفين على سياسة التخطيط يجهلون هم انفسهم لغتهم الوطنية ، لانهم تعلموا باللغة الاجنبية التي لا يزال نفوذها مستمرا بالرغم عن استقلال بلدانهم ، وحيث انهم عاشوا في هذا الوضع ، واندمجوا فيه اداريا فهم يخشون اي تغيير قد يمس مصالحهم بسوء .

2 - ان عودة اللغة الوطنية لاحتلال مركزها الطبيعي كلفة رسمية للدولة سيؤدي حسبما يزعمه هؤلاء الى خلل في سير الادارة ، والى انخفاض المستوى في التعليم والتكوين ، والى عزل الشعب عن تيارات حضارة القرن العشرين . والواقع ان الخلل الاداري ، وانخفاض المستوى ، هما بعض ما تعانيه هذه البلدان ، بالرغم عن استعمال اللغة الاجنبية ، لانها نتيجة لسلوك الرجل ومستوى

لغاتنا في هذه البلدان ، أكثر مما تهتم بتطورها أو نشر التعليم فيها ، وهذا الشعور تؤكد حتى اليوم الدراسات والمجلات التي تعني بهذا الموضوع .

ان تجارب الشعوب الافريقية مع اللغات الأجنبية أكدت بأن تبني هذه اللغة أو تلك من طرف نخبة قليلة من شعب افريقي لا يعني حصول هذا الشعب على تقدم أو تطور بفضلها ، فالشعب الجزائري ، مثلا ، الذي استمرت عملية فرنسته خلال 132 سنة من الاستعمار ، كان قد وصل أقصى درجة من الفقر والجهل والانحطاط قبل قيام ثورته المعجزة سنة 1954 ، وتجربة الشعوب الافريقية بعد الاستقلال ، سواء منها التي ورثت اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، جعلتها تزداد اقتناعا بأن استعمال هذه اللغات لن يحل مشاكلها ، بل ربما خلق مشاكل جديدة لم تكن في الحسبان ، ولذلك فان الشعور الوطني العام يسير نحو التخلص من هذه اللغات التي اقترن تاريخها بالعبودية والاستغلال الاقتصادي .

ان هذا الاتجاه قد أدركه بذكاء المفتش العام للتعليم في فرنسا طابو « R. Thabault » الذي كان آخر مدير للتعليم في المغرب عندما قال : « .. كيفما كان سبب تبني الافارقة للفرنسية ، سواء كان اختيارا ، أو مجاملة ، أو مصلحة ، أو ضرورة ، فان هذا لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة تكاد تكون مجهولة في فرنسا ، وهي انه مهما كانت الصعوبات وعدم الملاءمة مع المشروعات ، فان الافارقة لهم رغبة جامحة في أن تكون لهم لغة خاصة بهم ، لغة افريقية مشتركة تعوض الفرنسية ، وفي الحقيقة فان التحول الى الاستقلال قلل من حدة هذه المشكلة ، بيد ان الجذور الاحساسية والعاطفية لهذه الرغبة عميقة جدا ، وتوشك المشكلة أن توضع بقوة من جديد في المستقبل » .

ونفس الفكرة عبر عنها بيير بورني (Pierre Burney) بالنسبة لدول المغرب العربي عندما قال : « كيفما كانت الاسباب التي حددت اختيار الفرنسية كلفة ثانية ، سواء التقاليد ، أو السهولة ، أو المصلحة ، أو المجاملة ، فان تعريبا تدريجيا للتعليم سيتم حتما » .

وقد لاحظ نفس الاتجاه في افريقيا الجنوبية الاساتذة لوكرانت ووليامس السابق ذكرهم قائلين : « .. ومع ذلك فانه يلاحظ في افريقيا الجنوبية انه يقع الالحاح بقوة على التعليم باللغة المحلية أكثر من

الانجليزية ، وهذا يعني ان التربية البانتوية (لغة البانتو) لا تعني فقط تلقين مواد ولكن أيضا وجود لغة معبرة » .

وعندما انعقد الملتقى الجامعي الاول حول الوحدة الافريقية بالجزائر في نهاية مارس 1971 ، أكد ما سجله الجميع على البيئة التربوية القائمة في القارة الافريقية المستقلة ، التي تتميز بظاهرة الاستلاب الثقافي ، أو التبعية الثقافية . وهذه التبعية جعلت أغلب المثقفين الافارقة لا يقدرون ثقافتهم الوطنية ، ولا يشعرون بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الثقافة ، وانزالهم عن شعورهم لم يكن نتيجة لأفكارهم الجديدة فقط ، بل لانهم أيضا أصبحوا يتحدثون بلغة تختلف عن لغة شعوبهم » .

هذا الموقف الافريقي من اللغات الأجنبية الذي أدركه بوعي وتجربة خبراء أجانب في شؤون التعليم واللغات بافريقيا كالأستاذين طابو وبورني في سنة 1962 ، جاءت اضرابات الطلبة والتلاميذ لتؤكد بقوة في شعاراتها ضد التبعية الثقافية وسيطرة اللغة الفرنسية ، بينما غاب هذا الإدراك عن بعض السياسيين والمسؤولين الافارقة أنفسهم .

خلاصة :

ان تعلم اللغات الأجنبية وخاصة الانجليزية والفرنسية بالنسبة للطبقة الاجتماعية المتعلقة بالقارة الافريقية ، هو مطمح كل متعلم دون جدال ، ووسيلة ضرورية لاغناء الثقافات الوطنية ، وتكوين الاطر العلمية والتقنية الوطنية في سائر المجالات ، وتيسير التبادل العلمي والثقافي مع شعوب العالم المتقدم ، هذه هي الحقيقة الاولى التي لا يجادل فيها احد .

ولكن اسلوب التعليم الذي فرضه الاستعمار الغربي على شعوب القارة ، كان يهدف بالدرجة الاولى الى نشر لغة الدولة المحتلة ، وفرضها كلفة رسمية في الادارة والتعليم ، وقد تبين لهذه الشعوب ، بعد التجربة المرة ، انه اسلوب خطير ، وان أقل اخطاره القضاء على الشخصية الوطنية ، وعلى الثقافة والقيم التاريخية والدينية ، وعرقلة كل تقدم وازدهار حقيقي للشعب ، واخضاعه باستمرار لتبعية الدولة التي يفكر ويتكلم بلغتها ، وهذه هي الحقيقة الثانية التي بدأت هذه الشعوب تدركها .

ومن خلال التجارب الافريقية اتسعت المعرفة، وازداد اليقين بحقيقة علمية ، وهي ان الاطفال الذين يدرسون بلغة اجنبية ، تختلف عن لغة الامومة - وخاصة اصحاب الذكاء العادي وهم الاغلبية الساحقة - لا يتقدمون فى دراساتهم الا ببطء ويشتد هذا البطء اذا فرض عليهم التعلم باللغة الاجنبية ، وباللغة الفصحى الام للغة الامومة ، او بلفتين اجنبيتين عن لغة الامومة وهذه هي الحقيقة الثالثة .

وقد برهنت الحركات التقدمية او الثورية التي تفلطت فى القارة الافريقية على ان دوافعها الاساسية لا تخرج عن النطاق الوطنى الذى يستهدف النمو وتقدم الانسان الافريقي ، وتحريره من كل انواع العبودية

واعتناق بعض الحركات للشيوعية نفسه ليس اجتهادا فكريا متأثرا بالدعاية الاجنبية ، بقدر ما هو عبارة عن رد فعل اجتماعي قوي للتحالف مع اية قوة خارجية ضد الحكم الذى لا يخدم مصالح الشعب ، وما دام هذا الحكم يؤثر عليها مصالح المستعمر السابق ، ويدعم لفته وثقافته على حساب اللغة والثقافة الوطنية ، فان التيار العام ، وخاصة لدى الطبقة المتعلمة - سيزداد اتساعا وعنفا ضد هذه السياسة وضد اصحابها ، وسيعمل على التخلص من هذه اللغات فى التعليم والادارة عاجلا او آجلا ، وهذه هي الحقيقة الرابعة التي نستخلصها فى النهاية من هذا العرض .

ألقاب الصوفية فى المشرق :

الاولى : المجلس العالى يكتب بها لشيخ الشيوخ بالديار المصرية
وهي المجلس العالى الشيخي الكبيرى العالى العاملى السالكى
الخ ..

المرتبة الثانية : المجلس الساميتى (بالياء)

المرتبة الثالثة : المجلس السامري (بغير ياء)

المرتبة الرابعة : مجلس الشيخ (صبح الاعشى ج 11 ص 85)